اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

البورصة والإطار الحكومي

لعل من الركائز الأساسية لأسواق المال في العالم أنها تعمل خارج أسوار التدخل الحكومي وعلى وفق منظور القطاع الخاص بعيدا عن هيمنة القطاع الحكومي ، وهي بمثابة زخم كبير للبورصة تعطي حرية في التعامل بدون قيود أو شروط أو إجراءات مكبلة .

ولكن ما يجري في العراق أن سوق الأوراق المالية يعمل تحت هيمنة هيئة الأوراق المالية التي أصبح لامبرر لوجودها ، حيث أن البلدان المتطورة والمتطلعة لاقتصاديات السوق تعد فيها البورصات هيئات مستقلة لاتخضع للإطار الحكومي ، ولكن في بلد مثل العراق كانت الضرورة تقتضي عند عودة سوق العراق للأوراق المالية للعمل بعد عام ٢٠٠٣ بعد توقف قسري بسبب الظروف السياسية العاصفة التي حدثت في العراق ، والتي تطلبت وجود هيئة حكومية مشرفة على عمل السوق وان كانت مخالفة لآليات السوق ، لكن أن تستمر هذه الهيئة ، فهذا غير مبرر ولايعطي مؤشرات حقيقية للاقتصاد العراقي على الرغم من أن أسواق المال تعطي مؤشرات للاقتصاد ، إلا أن دور هيئة الأوراق المالية الحالي مجرد إصدار تقارير دورية لحركة السوق ، حيث بإمكان السوق نفسه أن يضطلع بهذه المهمة .

وهذا الأمر يندرج في إطار النزعة الحكومية الجديدة للسيطرة على الهيئات المستقلة ولاسيما الاقتصادية منها ، مع الإشارة إلى أن جميع أسواق المال في العالم تعمل بشكل مستقل عن التوجهات الحكومية من دون إطار تنظيمي يربطها بالحكومات ولكن يجري التنسيق بشكل مستمر بحسب مايقره القانون ، ومانقتضيه مصلحة الاقتصاد ، حيث أن وجود الهيئة الحالي يجعل السوق جهة حكومية لاتتحرك بفضاءات السوق ولاتنسجم مع آلياته ولايمكن بالنتيجة أن تعطي مؤشرات حقيقية للاقتصاد العراقي الذي يفترض أن يعمل على وفق آليات السوق ولكن هذا الأمر مدعاة للاقتصاد المركزي الذي يؤكد هيمنة مطلقة للقطاع العام .

ومايمكن أن يكون البديل في هذا الاتجاه أن يصار إلى إلغاء هيئة الأوراق المالية وتشريع قانون جديد لأسواق المال ينظم عمل البورصة الرئيسية في بغداد ويحدد ركائز تأسيس أسواق جديدة في الأقاليم والمحافظات تعمل كوحدة اقتصادية منسجمة يعطيها القانون الجديد فسحة من العمل المحرك للاستثمار وللقطاعات الانتاجية ويعمل مستقبلاً على الربط مع أسواق المال في دول العالم الأخرى سعياً للاندماج مع اقتصاديات العالم الأخرى ، وهذا مايعطي زخماً ودفقا في آن واحد للاقتصاد العراقي الذي مازال ضعيفا في بنيته ، كما انه يوضح مؤشرات هذا الاقتصاد المتنامي ، ويضع أمام اصحاب القرار والمخططين ملامح الإصلاحات المفترضة .

ولكن أن يبقى الوضع على هذا الحال فهو تكريس لهيمنة الحكومة على الهيئات المستقلة ولايصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وينذر برؤى لاتنسجم وآفاق التطور في هذا الاقتصاد مع الإشارة إلى الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها والتي يفترض أن توظف في صالحه ، ولذا فان وجود هيئة الأوراق المالية حاليا غير ضروري .

طالبوا الحكومة بشراء الأسهم من الشركات أثناء تعرّض السوق للكساد

اقتصاديون :القرارات الارتجالية أضعفت سوق الأوراق المالية

□ بغداد / أحمد عبدربه

سوق العراق للاوراق المالية (ارشيف)

قال خبراء اقتصاديون إن الفوضى السائدة في القطاعات الاقتصادية كافة والقرارات الحكومية غير المدروسة أدت إلى تدهور سوق العراق للأوراق المالية مطالبين الحكومة بمواجهة الكساد عن طريق شراء الأسهم من الشركات المساهمة من اجل الحفاظ على توازن السوق .

واعتبر الخبير الاقتصادي ماجد الصوري ان الفوضى الاقتصادية والقرارات الارتجالية أثرت بشكل سلبي على حركة سوق الأوراق المالية .

وأوضح الصوري لـ (المدى):إن تدهور الاقتصاد العراقي بشكل عام وخصوصاً في مايتعلق بضعف نشاط القطاع الخاص أدى إلى ضعف أداء سوق الأوراق المالية ،مشيراً إلى انه لوتم تحويل جميع القطاعات التجارية والإنتاجية إلى شركات مساهمة سوف ينشط من عمل السوق.

وأضاف الصوري : إن السوق يعطي مؤشرات للنشاط الاقتصادي وان سبب تدهور السوق يرجع إلى اعتماد الشركات المساهمة على المضاربة داعياً بالوقت نفسه إلى ضرورة تنشيط الاستثمار المباشر والتخلص من جميع المساوئ الموروثة من السابق المتعلقة بإدارة القطاع الخاص.

ولفت إلى أن الأموال العراقية المهاجرة وقرار البنك المركزي بزيادة رأس مال المصارف أدى أيضا بشكل غير مباشر إلى ضعف أداء السوق .

ودعا إلى دعم إنشاء الشركات المساهمة بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من خلال اتخاذ قرارات مناسبة لمشاركته بحركة السوق بالإضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام واستغلال الأموال الفائضة من اجل تنشيط عمل القطاع الخاص .

من جانبه اقترح الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون أن تؤسس الحكومة محفظة استثمارية تشتري من خلالها الأسهم وقت الكساد لتمنع انهيار السوق وتبيع الأسهم في وقت الازدهار.

وقال انطون لـ (المدى) :إن سوق العراق للأوراق المالية يمثل مجموعة الشركات الصناعية والزراعية وغيرها فعندما تتعرض أسهم هذه الشركات للكساد يبدأ السوق بالانخفاض تدريجياً وموضحاً أن القطاعات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا فأي إخفاقة يتعرض لها الاقتصاد ستنعكس سلباً على عمل السوق .

ولفت إلى أن سوق الأوراق المالية هوالنشاط الاقتصادي الوحيد الذي يمارس عمله في أصعب الظروف الاقتصادية.

إلى ذلك أفاد الخبير المالي ميثم لعيبي، بأن سوق الأوراق المالية يعكس نشاط الاقتصاد الوطني، فعند ارتفاع مؤشره فذلك يدل على قوة الاقتصاد بينما انخفاضه دليل على ضعفه، مشيراً إلى وجود متغيرات كثيرة تتحكم بالنمو الاقتصادي في البلد.

وقال لعيبي إن الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية عندما يصبح لها إنتاج وتحقق أرباحا ستحرك الاقتصاد الوطني وسينعكس ذلك ايجابياً على مؤشر البورصة من خلال ارتفاعه، بينما إذا أخفقت تلك الشركات في عملها ومنيت بخسائر كبيرة سينعكس سلباً على الاقتصاد أولا ومؤشر البورصة ثانياً.

وأشار إلى أن استمرار انخفاض مؤشر البورصة العراقية لأيام متتالية يعد دليلاً على ضعف النشاط الاقتصادي في البلد بسبب المشاكل السياسية والمتغيرات الدولية التي تشهدها معظم دول العالم كالربيع العربي أو العقوبات الدولية والأزمة الاقتصادية الدولية التي أثرت على الاقتصاد الوطني كونه ريعيا معتمدا على النفط وكذلك أثرت على عمل الشركات الاستثمارية.

ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسس في حزيران (٢٠٠٤) في بغداد، ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأميركية للأوراق المالية والبورصات.

وقبل عام (٢٠٠٣) كان يطلق على السوق الحالية باسم (بورصة بغداد) والتي تديرها وزارة المالية العراقية، أما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم، وعند افتتاحها كان هناك (١٥) شركة مدرجة في السوق، وحالياً تم إدراج (١٠٠) شركة، وتشمل الشركات المدرجة في السوق قطاعات المصارف والتأمين والاستثمار والخدمات والشركات الصناعية والزراعية وحتى الشركات السياحية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حتى شهر نيسان ٢٠١٢ (٨٦) شركة.

حفر واستصلاح بئرين نفطيتين بحقل صفية

□كركوك / متابعة المدى

أعلنت هيئة العمليات الثانية التابعة لشركة الحفر العراقية عن حفر واستصلاح بئرين نفطيتين بحقل صفية النفطي الواقع بمحافظة نينوى قرب الحدود العراقية السورية، مؤكدة أن حفر الآبار سيسهم برفع إنتاج الحقل وزيادة فعالية استصلاح الآبار النفطية في الحقل.

وقال مدير قسم الحفر في هيئة العمليات الثانية عبد الجبار يونس بكر لـ"السومرية نيوز"، إن "هيئة العمليات الثانية تمكنت من حفر بئر نفطية بعمق ٢٠٠٠م تحت الأرض واستصلاح آخر في حقل صفية النفطي ضمن خطة حفر عدد من الآبار وتفعيل عمل الآبار الأخرى"، مبيناً أن "الآبار تم حفرها واستصلاحها ضمن خطة الهيئة لعام ٢٠١٢ بتطوير حقل صفية النفطي في محافظة نينوى".

وأضاف بكر أن الآبار التي تم حفرها ستساهم بشكل كبير من ورفع قدرات حقل صفية الإنتاجية وينعكس إيجاباً على مستوى العمل"، مشيراً إلى أن "الهدف من حفر تلك الآبار هو زيادة الإنتاج وتطوير الحقول التي هي ضمن خارطة تطوير الشركة بالتعاون مع شركة نفط الشمال التي ترغب بتطويرها ورفع سقف إنتاجها النفطي".

ويشار إلى أن حقل صفية الذي يقع على بعد ١٢٠ كيلومترا غرب حقل عين زالة باتجاه الشمال الغربي من مدينة الموصل قرب الحدود السورية جرى حفر أول بئر فيه عام ١٩٧٤ بعد أن ثبت من المسح الزلزالي للمنطقة امتداده داخل العراق وجرى حفر عدة آبار في النصف الثاني من السبعينات، وبدأ إنتاج النفط ذاتيا في الحقل أواسط الثمانينات. ويتراوح الإنتاج فيه ما بين ٤ آلاف إلى ٨ آلاف برميل يوميا من النفط ويجري شحنه بالناقلات الحوضية، ومنذ عام ١٩٨٦ جرى تطوير الحقل وبلغ إنتاجه ١٥ ألف برميل يوميا وبعد عام ١٩٩٠ جاوز عدد الآبار ٤٠بئرا ويقدر احتياطي هذا الحقل ٣٠٠ مليون برميل.

و أعلنت هيئة العمليات الثانية التابعة لشركة الحفر العراقية، في (١ آب ٢٠١٢)، عن حفر واستصلاح ١٥ بئرا خلال العام ٢٠١٢ في محافظة كركوك، مؤكدة أن حفر هذه الآبار سيساهم برفع إنتاج حقول نفط الشمال في كركوك وفي زيادة فعالية استصلاح الآبار النفطية.

وتمتلك شركة نفط الشمال ٩٩٦ بئراً نفطية، أما الغازية فيها ١٨ حقلاً موزعة بواقع ثمانية في حقل عجيل، ١٢٠ كم جنوب غرب كركوك، وستة ضمن حقول جمبور، ٣٠ كم جنوب كركوك، وأربعة ضمن حقل عكاش في محافظة الأنبار.

ويذكر أن شركة نفط الشمال هي إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية يقع مقرها في كركوك، وتمتد رقعة نشاطاتها من الحدود التركية شمالا وحتى وسط العراق، ومن الحدود الإيرانية شرقاً إلى الحدود السورية والأردنية غرباً، وتضم الحقول الموجودة في المحافظات الشمالية والوسطى وهي كركوك ونينوى وصلاح الدين وأربيل والسليمانية ودهوك وبغداد وديالى، وأجزاء من محافظتي بابل والديوانية. وتساهم الشركة بإنتاج نحو ٦٠٠ ألف برميل من النفط يومياً يتم تصديرها عبر الأنبوب الاستراتيجي الذي يصل الحقول العراقية بميناء جيهان التركي.

تجهيز طريق بغداد - البصرة بمحطات استراحة نموذجية

□ البصرة /المدى

كشف عضو مجلس النواب عدي العواد عن إنشاء محطات استراحة نموذجية للمسافرين ، على الطريق السريع بين بغداد والبصرة وذلك بغية توفير أماكن استراحة للمواطنين والتخفيف عن معاناة الطريق .وقال العواد في تصريحات صحفية إن "طريق البصرة المؤدي إلى بغداد يفتقر إلى خدمات على طوله ولذلك ستقوم وزارة الإسكان والإعمار إنشاء عدة محطات استراحة ، تتضمن كل واحدة منها أسواقا ومحطة تعبئة الوقود وخدمات أخرى".وأضاف إن "كلفة كل محطة المزمع إنشاؤها تقدر بـ ١ مليار دينار وسيكون لكل ٥٠ كيلو مترا محطة مثلها على طول الطريق بين البصرة والعاصمة بغداد ،معتبرا أن هذه الخطوة ستعيد حركة السفر والنقل على طول الطريق باعتبار أن المسافة بين المحافظتين تشهد حركة سير كبيرة، منها سياحية وأخرى لنقل البضائع فهي جديرة بالاهتمام .

نقص حاد للطاقة الكهربائية في السماوة

□ بغداد /المدى

قالت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد إن محافظة السماوة تعاني نقصا كبيرا في الكوادر الهندسية والآليات لغرض إصلاح المحولات الكهربائية المعطوبة أو تبديلها بالرغم من توفرها في المخازن. وأضافت السعد في بيان صحفي إن مناطق عديدة من المحافظة تعاني انقطاع التيار الكهربائي بسبب بعض الإعطاب التي تحدث في المحولات الكهربائية ، التي لا يمكن إصلاحها من دون وجود الكوادر الهندسية والآليات الخاصة بذلك ".

وتابعت إن "وزارة الكهرباء عزت أسباب قلة الكوادر إلى عدم وجود درجات وظيفية ، سواء بأجور يومية أو عقود ، إضافة إلى أنها خصصت جميع الدرجات إلى محافظات أخرى في الجنوب من دون مراعاة احتياجات السماوة ".

وطالبت "المسؤولين على ملف الكهرباء الاهتمام بالمحافظات الجنوبية من دون محاباة في توفير الآليات والكوادر كي تنعم بوصول التيار الكهربائي، لاسيما ونحن نعيش أيام فصل الصيف اللاهب ".

ويذكر أن البلاد شهدت مؤخرا تدهورا في الطاقة الكهربائية بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة التي تجاوزت الخمسين مئوية في بعض المحافظات مما أثار امتعاض المواطنين من سوء الواقع الكهربائي .

خطط استباقية لمواجهة إغلاق مضيق هرمز

□ بغداد /المدى

اقترح الخبير في شؤون الطاقة إسماعيل راضي وضع خطط استباقية لتجنب مخاطر إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران على الاقتصاد العراقي لأنه معتمد بصادراته على النفط الخام فقط، مؤكداً أن العراق سيخسر بحدود (٥٠) مليار دولار سنوياً عند إغلاق مضيق هرمز.

وقال راضي إن قدرة الطاقة التصديرية للنفط الخام العراقي بلغت بحدود مليونين و (٦٠٠) ألف برميل يومياً منها تصدر (٦٠٠) ألف برميل عبر خط جيهان بينما مليون ونصف المليون برميل نفط إلى مليوني برميل نفط يومياً تمر في مضيق هرمز، ما يجعل إغلاقه كارثة على البلد.وأضاف: إن العراق ليس لديه أي حلول للخروج من هذه الأزمة كون إيران مصممة على إغلاقه وهذا يعد انتحارا بالنسبة لإيران كونها ستؤثر على اقتصاديات العالم بنسبة من (٤٠٪- ٤٥٪) سواء كانت الدول المصدرة أو المستوردة، لكنها مصممة على الإغلاق.

وأشار إلى: أن الموازنة العامة لهذا العام وضعت على أساس بيع سعر برميل النفط بـ(٨٥) دولاراً ومجمل إيرادات النفط سيشكل الموازنة العامة، لكن عند إغلاق مضيق هرمز سيخسر العراق أكثر من (٥٠) مليار دولار أي أكثر من نصف التخصيصات المالية للموازنة العامة، كون العراق غير مهيأ لهذه الصدمة الاقتصادية في الوقت الحالي.

وأكد: أهمية وضع خطط استباقية من قبل وزارة النفط لتجنب إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد الوطني من خلال تعدد المنافذ التصديرية مع جميع الدول المجاورة للعراق.

مضيق هرمز (ارشيف)

مايكروسوفت تبدأ مشاريع الحكومة الألكترونية في ميسان

□ متابعة /المدى

تعتزم شركة مايكروسوفت البدء بمشاريع الحكومة الالكترونية في محافظة ميسان بعد أن تم الاتفاق على توقيع عقد بين مجلس المحافظة والشركة لتدريب الموارد البشرية في هذا المجال.

و ذكر موقع أخبار العراق التجارية البريطاني أن" رئيس لجنة الحكومة الالكترونية في محافظة ميسان في بيان صحفي أن شركة مايكروسوفت على وشك أن تبدأ مشاريع الحكومة الالكترونية في محافظة ميسان". وأضاف أن"ممثل الشركة ظهر خلال لقاء مع رئيسة اللجنة معلنا استعداد الشركة للعمل في هذا المجال وتشمل هذه المشاريع الأنظمة المتخصصة بالمحافظة وتتضمن نظام الموظفين العاملين في جميع المؤسسات التابعة للمحافظة ونظام الاستعلام الالكتروني.

وأشارت إلى انه "قد تم الاتفاق على توقيع عقد بين مجلس المحافظة والشركة لتدريب الموارد البشرية في هذا المجال.